المحاضرة رقم14: تطور الجزائر بعد الإستقلال(نظام الحكم والدستور، المجتمع والإقتصاد)

1. تطور نظام الحكم في الجزائر بعد الاستقلال

شـهد نظام الحكم في الجزائر تحولات جذريّة ارتبطت بطبيعة القيادة والظروف التاريخية لكل مرحلة:

- **فترة حكم أحمد بن بلة:(1962–1965)**

بصـفته أول رئيس للجمهورية، اعتمد بن بلة نهجاً اشـتراكياً في تسـيير الدولة. تميزت فترته ببدء تأميم القطاعات الحيوية وإلحاقها بالسلطة الوطنية، وانتهت بـــ "التصحيح الثوري" (انقلاب عسكري) قاده هواري بومدين عام 1965م.

- **فترة حكم هواري بومدين:(1965–1978)**

اتسمت هذه المرحلة بترسيخ سلطة الدولة وبناء نظام مركزي قوي. ركز بومدين على التنمية الاقتصـادية الطموحة، وتشـجيع العمل الفلاحي (الثورة الزراعية) لتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصـة

في مادة القمح. حظيت الجزائر في عهده بمكانة دولية بارزة، وانتهت فترته بوفاته عام 1978م، مما خلّف فراغاً سياسياً كبيراً.

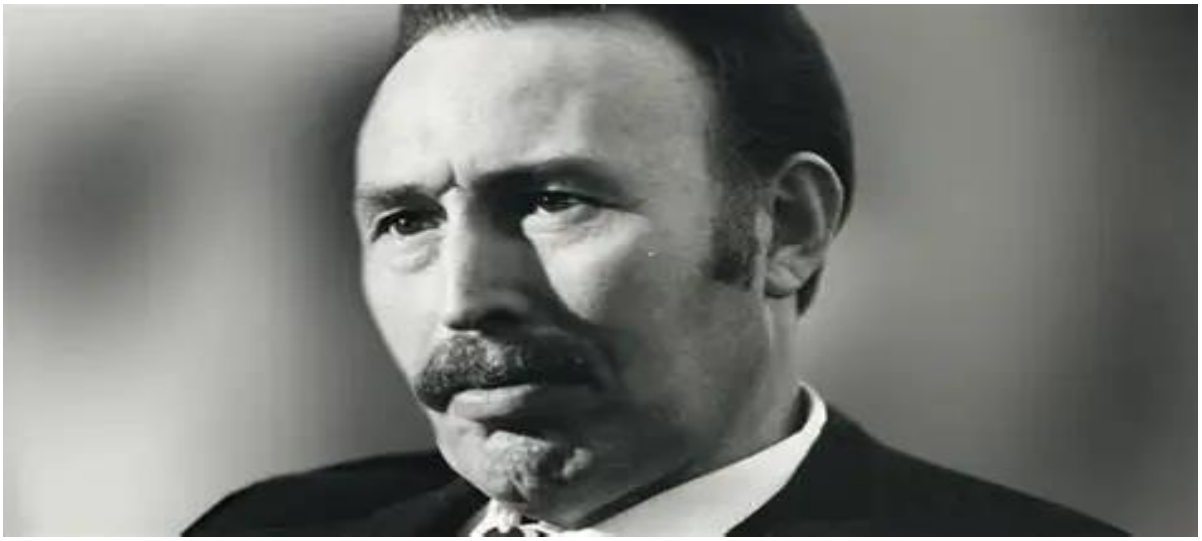

- **فترة حكم الشاذلي بن جديد:(1979–1992)**

شهدت انفتاحاً سياسياً وإصلاحات مست جوانب متعددة، تكللت بإقرار التعددية الحزبية عام 1989م. ومع ذلك، أدت التوترات السياسية عقب إلغاء انتخابات 1991 إلى دخول البلاد في أزمة أمنية (العشرية السوداء) وفرض حالة الطوارئ.

- **فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة:(1999–2019)**

ركزت عهدته في بدايتها على استعادة الأمن من خلال مشروع المصالحة الوطنية. أطلق برامج تنموية وإصلاحات اقتصادية واجتماعية، واستمر في الحكم لعهدت متتالية حتى اندلاع الحراك الشعبي في فيفري 2019م.

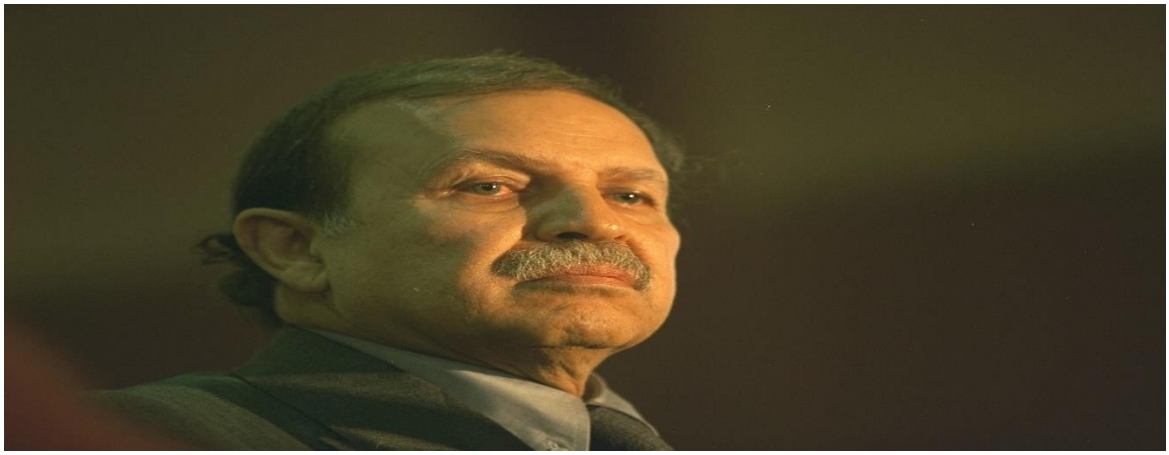

- **المرحلة الحالية:(2019–2025)**

انبثقت عن الحراك الشعبي الذي ناهض الفساد ونظام الحكم السابق. أسفرت عن انتخابات رئاسية في ديسمبر 2019م، تولى بموجبها عبد المجيد تبون رئاسة الدولة.

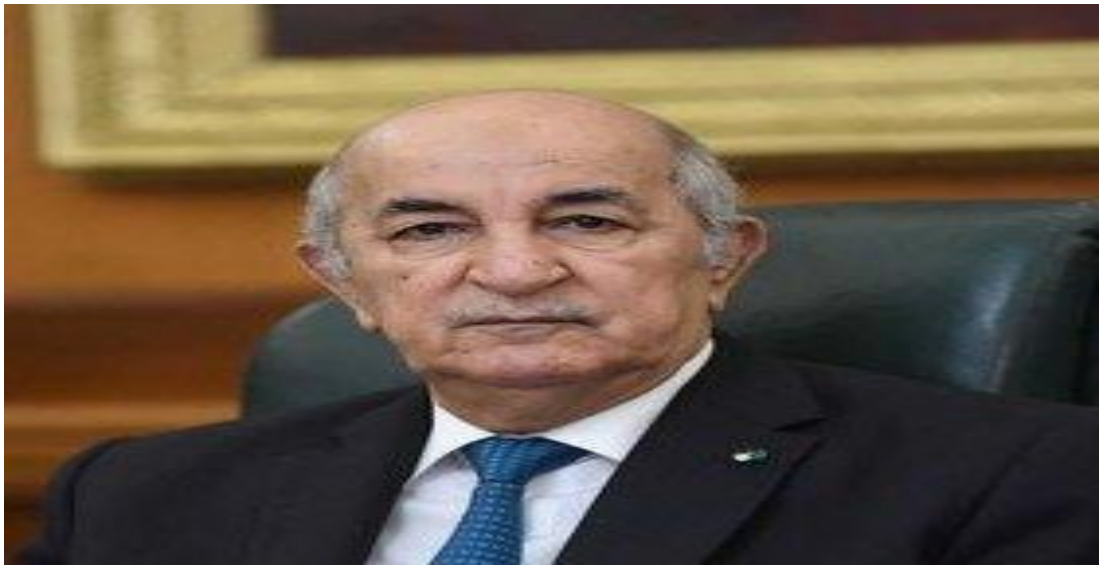

2. تطور المجتمع والاقتصاد في الجزائر بعد الاستقلال

أ/ التطورات الاجتماعية

سعت الدولة الجزائرية إلى الاستثمار في العنصر البشري من خلال:

- ✓ التعليم: تحقيق قفزة نوعية في نسب التمدرس، وتعميم التعليم المجاني بمختلف أطواره، وإنشاء الجامعات ومراكز التكوين لنشر الوعي الثقافي.
- ✓ الصحة: تحسين الرعاية الصحية عبر بناء المستشفيات والمراكز الطبية، مما أدى إلى تحسن ملموس في مستوى الصحة العمومية.
- ✓ المرأة: نالت المرأة حقوقاً أوسع في التعليم والعمل، واقتحمت ميادين مهنية مختلفة محققة نتائج باهرة، رغم استمرار بعض التحديات الاجتماعية.

ب/ التطورات الاقتصادية

مر الاقتصاد الجزائري بثلاث محطات كبرى:

- ✓ الاقتصاد الاشتراكي (1962–1980): اعتمد على التخطيط المركزي وتأميم الثروات (خاصة المحروقات) لتكون الدولة هي المحرك الأساسي للتنمية.
- ✓ الأزمات الاقتصادية (1980–1990): تأثرت البلاد بانهيار أسعار النفط والغاز، مما أدى إلى أزمات مالية حادة دفعت الحكومة نحو التفكير في بدائل اقتصادية.
- ✓ الإصلاحات الاقتصادية (1990–2000): بدأت مرحلة الانتقال نحو "اقتصاد السوق" وتشجيع الاستثمار الخاص. وفي الآونة الأخيرة، تتوجه الجهود نحو تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية للمحروقات من خلال دعم الطاقات البديلة والقطاعات الإنتاجية.